الأمن الغذائي العربي: المحددات الراهنة واشكاليات المستقبل
"رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين"

سالم توفيق النجفي*

Abstract

Arab Food Security : the Main Determenants and Future Problematics

A review of the expected International economic situations stresses the prevalence of economic tendencies towards foreign trade liberation. Currently, this is being accompanied by an attempt to reorganize the regional constitution of the world according to the lines of action drawn out for the Global Economic Order.

This is likely to result, in raising foodstuff prices in world markets, which will in turn have its repercussions on Arab countries, particularly foodstuff importing Countries. On the other hand, Arab food stuff security indices do indicate, significant backword movement in terms of : greater food shortages, decline in self-sufficiency and balance of payment disequilibrium .

Such movement in the Arab food security indices goes back to defective performance of economic policies particulary those relating to exchange rates inflationary tendencies, un necessary restrictions on market forces resulting in price fluctuations ,agricultural resources misallocation, let alone a disruption and bottle necks in agricultural produce here and there in the Arab world.

So that it remains for economic policy makers to face up to the expected international economic challenges by overcoming the various institutional and economic obstacles. Decision on the other hand particulary those on top-level should also spare no efforts in overcoming regional barriers in order to achieve a better reallocations of Arab foodstuff and agricultural produce that would maximize food and lead to higher level of Arab food security in the twenty first century.

*استاذ الاقتصاد الزراعي ـ كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل –العراق

١ . مقدمة

دخلت بعض الظواهر الاقتصادية الراهنة فى الدول العربية باشكاليات معقدة ومن ثم فان تبسيط وتسطيح الامور لا تحتمله حقائق ومضامين هذه الاشكاليات فى القرن الحادى والعشرين ولم تعد الافكار "الكنزية"ملائمة لمعالجة هذه الحقائق. فتلك الافكار تعد أكثر ملائمة للصدمات التى تعرض لها الاقتصاد الاوربى في ازمته العالمية فى عقد الثلاثينات والاربعينات، فى حين شهد الاقتصاد العربى فى عقدى السبعينات والثمانينات انعطافات حادة . فقد ظهرت ازمة الغذاء وانخفاض الاهمية النسبية للاكتفاء الذاتى وتزايدت حالة المديونية وتراجع ميزان المدفوعات فى العديد من الدول العربية الذى اصبحت اهم سماته "العجز" . رافق ذلك تباطؤ فى نمو اجمالى الناتج المحلى . ويعد جزء غير يسير من هذه الازمات نتيجة التشوهات الحاصلة فى السياسات الاقتصادية الكلية فى هذه البلدان .

ونتيجة التباين فى تطور تاريخ التنمية الاقتصادية والاقتصادية الزراعية بين الدول النامية والمتقدمة، فقد تطلب تباين المعالجات لمشكلة الغذاء فى العالم خاصة وان مجموعة الدول المتقدمة تحقق فائضا من الغذاء فى حين ان مجموعة الدول النامية (العربية)تتسم بقدر كبير من العجز الغذائى، وعليه فان سيادة تصورات الاقتصاديين المحدثين "Neo-Classic" فى معالجاتهم لحالة الزراعة العربية سوف يترتب عليها تزايد حالة اللاأمن الغذائى والفقر فى المدى القصير فى اقل تقدير . وعليه فان الاشكاليات التى تتطلب حلولا ذات بعد استراتيجى والتى تسود فى عقد التسعينات ومن المحتمل ان تكون اكثر تعقيدا فى مطلع القرن الحادى والعشرين تتطلب دراستها فى ظل تحديد طبيعة العلاقة بين تدخل الدولة وآليات السوق والتى تؤدى إلى تغيرات هيكلية تعمل على تعظيم حجم إجمالى الناتج المحلى فضلا عن دراستها فى ظل التحليل الديناميكى الذى يعتمد عددا من الفروض فى مقدمتها ان يتم تحليل الظاهرة (الأمن الغذائى العربى) فى إطار ثلاثة أبعاد رئيسية، الاول البعد التاريخى (الزمان) الذى يفسر نشوء الظاهرة وتطورها والثانى البعد الجغرافى (المكان) الذى يؤكد مدى تركز وتأصيل الظاهرة او انتشارها فى حين يختص البعد الثالث بالمتضمنات الاقتصادية المعاصرة التى تفسر الظاهرة وتحيط بها .

وتظهر " **أهمية البحث** " فى الزمن الراهن أو المستقبل باعتبار أن اشكالية الأمن الغذائى تعد واحدة من المتغيرات التى تتأثر بحركة المجتمع الدولى الاقتصادية فضلا عن تأثرها بالمتغيرات المحلية "الاقتصادية – الاجتماعية"باعتبارها احدى مكونات "الحاجات الاساسية"لافراد المجتمع العربى . وتتحدد "**مشكلة البحث**" فى التراجع الذى ينتاب "الاكتفاء الذاتى"من الغذاء خلال النصف الثانى من القرن العشرين وبالتالى تزايد اعتماد الاقتصاد العربى على امدادات الغذاء من السوق العالمى لسد الفجوة الغذائية الآخذة بالاتساع مع الزمن. وقد "**افترض البحث**" ان متضمنات السياسات الاقتصادية والاقتصادية الزراعية على صعيد معظم الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية تعد فى مقدمة المتغيرات التى أدت إلى عدم القدرة على تحقيق مستويات متقدمة من الأمن الغذائى العربى . وقد اعتمد البحث فى "**منهجيته**":اسلوب البحث العلمى فى توصيف وتحليل الظاهرة مستخدما التحليل الموضوعى او الواقعى "Positive Statement" التعبير عن الظاهرة موضوع البحث ومكوناتها والعوامل التى تأثرت بها او تلك التى اثرت فيها وما ستكون عليه اوضاع الأمن الغذائى العربى مستقبلا ، كما اعتمد التحليل المعيارى "Normative Statement" لبيان ما يجب أن تكون عليه أوضاع الأمن الغذائى العربى فى ظل متغيرات اخرى كامنة فى اقتصاديات الوطن العربى. وقد تم توظيف ادوات ومفاهيم النظرية الاقتصادية فى تفسير وتحليل سلوك الظاهرة موضوع البحث كما تم استخدام ادوات "**الاقتصاد القياسى**" للتاكد من تقدير متغيراتها الكمية على الصعيد العربى

٢- المرجعية النظرية والمتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائى:

يشير تعريف " الأمن الغذائى Food Security" إلى امكانية حصول افراد المجتمع فى كل الاوقات على الغذاء الكافى الذى يتطلبه نشاطهم وصحتهم[١] ، وياتى مضمون هذا التعريف من حصلية متغيرات فى مقدمتها سيادة الكفاءة الانتاجية للغذاء وتوافر الوسائل المساندة والنظم المؤسسية المساعدة للانتاج الزراعى. ويرجع الاهتمام بالمسالة الغذائية إلى افكار "روبرت مالثوس١٨٣٤"الذى افترض "قانون الغلة" فى اقتصاد الغذاء وان العلاقة "السكانية - الغذائية"سوف تأخذ بالتوازن عند مستوى الكفاف وآنذاك فإن معدل نمو السكان سوف يقترب من الصفر [٢]، ومنذ زمن

الافكار الكلاسيكية وحتى الزمن المعاصر فإن هذه المشكلة تمثل المراتب المتقدمة من اهتمامات العالم باعتبارها احدى اهم المكونات الرئيسية"للحاجات الاساسية"(٣).

وقد اخذت الآراء الكلاسيكية الحديثة New-Classic منحى آخر مفاده ان تحقيق المتطلبات الغذائية لافراد المجتمع ليس بالضرورة ان يتم انتاجها محليا محققة "اكتفاءً ذاتياً" إنما يمكن أن يتوافر جزء منها من خلال استخدام الموارد الانتاجية فى انتاج السلع القابلة للمتاجرة واستخدام حصيلتها النقدية فى استيراد السلع الغذائية التى لا يتسم انتاجها بالميزة النسبية وبذلك يمكن تعظيم حجم "الامدادات الغذائية" وليس الناتج الزراعي المحلى فقط، وهى بذلك تعتمد على مبدأ "تكاليف الفرصة البديلة "Opportunity Cost

ويسود فى اقتصاديات الدول العربية نوعان من الأمن الغذائى الاول يشير إلى الأمن الغذائى المزمن"Chronic Food Insecurity" (٤) وتظهر هذه الحالة حصيلة قصور الموارد الاقتصادية الزراعية عن توفير المتطلبات الغذائية وانخفاض القوة الشرائية والعجز فى ميزان المدفوعات ، والثانى يشير إلى اللاأمن الغذائى المؤقت "TRANSITORY FOOD INSECURITY" ويتأتى نتيجة عدم كفاءة الاداء الاقتصادى والتقلبات الانتاجية او السعرية التى تنتاب المحاصيل الغذائية والصدمات الاقتصادية الطارئة والمؤثرة فى القوة الشرائية لافراد المجتمع. وتنحصر معالجة اللاأمن الغذائى المزمن بمصفوفة من المتغيرات فى مقدمتها اعادة بناء التركيب المحصولى للسلع الغذائية واعتماد سياسات سعرية محفزة للمنتجين من جانب وخفض اسعار السلع الغذائية للمستهلكين من جانب آخر فضلا عن اعادة توزيع الدخل من خلال كفاءة اداء السياسات الاقتصادية الكلية (٥) بينما ترتبط معالجة اللاأمن الغذائى المؤقت باجراءات تنظيمية تنحصر بتأسيس شبكة أمان من المخزون الغذائى سواء السلعى او النقدى فى المناطق التى تتعرض إلى صدمات رئيسية غير متوقعة .

ويشير تدهور "معدل التبادل التجاري"للزراعة نتيجة الحماية التى تمتعت بها الصناعة فى عقدى الخمسينات والستينات إلى تباطؤ معدلات نمو الزراعة، وتعمل هذه التدخلات غير المباشرة على خفض اسعار السلع الزراعية القابلة للتداول مقارنة بمثيلتها غير القابلة للتداول (٦) . وينعكس هذا على توسيع التفاوت فى توزيع

الاستثمارات بين القطاعين المذكورين، وكذلك بين دخول المنتجين فى النشاطين المذكورين ويقيم هذا التفاوت حاجزا معقدا من القيود امام النمو والتنمية الاقتصادية الزراعية (٧) .

وقد ارتبطت اوضاع الأمن الغذائى بالكفاءة الاقتصادية من خلال سياسات الاقتصاد الكلى وفى مقدمتها "اسعار الصرف". وتظهر العلاقة بين الأمن الغذائى وأسعار الصرف من خلال آليات التجارة الخارجية للسلع الغذائية، فالتباين فى سعرالصرف الاسمى والحقيقى يؤدى إلى اختلالات هيكلية لان حركة السلع والموارد تعد اكثر استجابة لتحركات اسعار الصرف الحقيقية وليست الاسمية (٨) ، وعليه فان المغالاة فى اسعار الصرف للعملات المحلية سوف يؤثر بالتجارة الخارجية للغذاء، وحالة من هذا النوع تتطلب اجراءات لتقييد أو خفض الواردات لتقليل الطلب على الموارد النقدية غير المحلية التى تتسم بالندرة، واجراءات من هذا النوع سوف تزيد من اوضاع اللاأمن الغذائى فضلا عن أن سيادة اسعار صرف غير حقيقية تؤدى إلى تشوهات فى التركيب المحصولى نتيجة سوء تخصيص الموارد الزراعية ولا تؤدى إلى تحفيز انتاج السلع الغذائية البديلة للواردات وبمعنى آخر أن تأثير الواردات فى نمط توزيع الموارد اكبر من تأثير متطلبات الأمن الغذائى على اعادة تخصيص تلك الموارد باتجاه انتاج السلع الغذائية (٩) . وتتراجع قدرة فئات المزارعين الصغار عن تأمين احتياجاتهم الغذائية بالرغم من سياسات الدعم السعرى، ويتأتى هذا التراجع من أن تأثير اسعار الصرف غير الحقيقية اكبر من تأثير سياسات الدعم السعرى مما يترتب عليه انخفاض الأسعار النسبية (١٠).

وترتبط مسألة الأمن الغذائى بأنماط السوق التى تسود فى الدول العربية باعتبارها إحدى أدوات الأداء الاقتصادى وخاصة تلك التى تبتعد كثيرا عن مزايا السوق (١١) ، إلا أنه يجب التعرف على الآثار الاقتصادية التى يمكن أن تحدثها اوضاع الليبرالية الاقتصادية على حالة الأمن الغذائى وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين والذين سيواجهون برفع الدعم عن مدخلات الانتاج الزراعى (المزارعين) مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم تؤدى إلى الخروج من النشاط الزراعى. وفى ظل هذه الفروض فان ذلك سوف يخفض العرض من الغذاء.

وتؤثر ظاهرة التضخم بالامن الغذائى من جانبين، الاول يرتبط بالطلب إذ ان سيادة معدلات مرتفعة من هذه الظاهرة تؤدى إلى اعادة توزيع الدخل باتجاه توسيع التفاوت مما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للفئات منخفضة الدخل، والثانى يرتبط بجانب العرض

من السلع الغذائية فالارتفاع النسبى فى تكاليف الانتاج سيكون اكبر من الارتفاع النسبى فى اسعار المنتجات الغذائية، ومحصلة هذه الحالة تباطؤ فى معدلات نمو الانتاج الزراعى. الا ان هذه الحالة يجب ان لا تخرج عن معدلات التضخم المتواضعة والمؤقتة اذ ان وجود معدلات التضخم التى تزيد عن ما نسبته (٢٥٪) سنويا تعمل على خفض معدلات النمو الاقتصادى بينما معدلات التضخم الاعلى من النسبة المذكورة تفيد النمو الاقتصادى[١٢].

وتتأثر اوضاع الأمن الغذائى بالمتغيرات البيئية، ويمكن تفسير هذا التأثير بأن تكاليف الموارد الطبيعية فى الدول العربية غالبا لا تعكس قيمتها الحقيقية مثل المياه والمراعى ،مما ترتب عليه اسراف فى استخدامها سواء فى العمليات الانتاجية او الاستخدام المباشر[١٣].

وترتب على ذلك ان قيمة الناتج الحدى لاستخدام هذه الموارد قد يقترب فى بعض الاحيان من الصفر ،مما يصعب معه الحفاظ على كميتها نتيجة الاسراف فى استخدامها مع مرور الزمن فى حين ان هذه الاصول يجب ان تحتسب اصولا قومية تعامل بنفس الاسلوب الذى تعامل به الاصول المنتجة وذلك بتقويمها من خلال سعرها الصافى الذى يساوى سعر السوق للمورد ناقصا معدل تكاليفه الانتاجية [١٤] ، ويمكن بذلك حفظ وصيانة موارد البيئة المرتبطة والمؤثرة بالامن الغذائى للمجتمع .

٣ - الوضع العربى المعاصر والأمن الغذائى:

٣-١- التحليل الوصفى

تضاعف سكان الوطن العربى خلال ربع قرن ليصل نحو نصف مليار نسمة (٤٢٩.٦٥٢)عام ١٩٩٥، وتزايد الغذاء ايضا ليبلغ(٣٨.٧٣٢)مليون طن من الحبوب فى العام المذكور[١٥] . وقد تزايد السكان بما نسبته (١٠٥٪) بينما تزايد الغذاء بما نسبته (٨٥٪) خلال ربع قرن ينتهى فى منتصف التسعينات. وقد كانت انعكاسات هذه الاوضاع غير مرضية للأمن الغذائى، فقد انخفض متوسط الفرد من انتاج الحبوب بما نسبته (٩.٧٪) فى حين زاد متوسط استهلاك الفرد من السلع ذاتها بما نسبته (٨٥.٨٪) ، وبالرغم من هذا التزايد فى انتاج الحبوب فان متوسط نصيب الفرد فى الدول المتقدمة يزيد بأكثر من ثلاثة اضعاف مثيله فى الدول العربية [١٦]. ويمثل "القمح"المرتبة الاولى فى مكونات الحبوب فقد بلغ انتاجه (١٧.٦٢٣) مليون طن عام

١٩٩٥ وبزيادة ما نسبته (٧٣٪) عن مطلع الثمانينات. وقد تأكد من التحليل ان ما نسبته (٧٤٪) من هذه الزيادة كانت مرجعيتها الانتاجية الهكتارية وأن المتبقى من الزيادة يعود إلى التوسع فى المساحة المزروعة مما يعنى أن للتغيرات التكنولوجية تأثيرات فاعلة للخروج من قيود قانون تناقص الغلة بانتقال دالة الانتاج إلى مستويات اعلى [١٧]. وقد أدت التأثيرات التكنولوجية فى الزراعة العربية إلى نمط من "الثنائية Dualism" [١٨] فى مجال الانتاج الغذائى، اذ بالرغم من أن انتاج الحبوب قد تأثر بالتغيرات التكنولوجية فان بعض النشاطات الزراعية لازالت دوال انتاجها عند مستوياتها التقليدية وخاصة فى مجال الانتاج الحيوانى .

وكانت حصيلة المتغيرات المؤدية إلى زيادة الانتاج وزيادة الطلب ان تأرجحت نسبة الاكتفاء الذاتى "Self-Sufficiency" من الحبوب ما يقارب من نصف المتطلبات الغذائية العربية فى حين تراجعت هذه الاهمية النسبية فى بعض المجموعات مثل الزيوت والشحوم (جدول ١). وجدير بالذكر ان المتاح من السعرات الحرارية للمجموعات الغذائية العربية لازالت تبتعد بقدر أو آخر عن المتطلبات الاساسية من الغذاء فى صورة سعرات حرارية التى يقتضى أن تتوافر للفرد لممارسة نشاطاته الانتاجية [١٩]، إذ العديد من قيود الطلب تحدد المستويات التغذوية السائدة فى الدول العربية (جدول ١) .

جدول (١)

الاكتفاء الذاتى من المجموعات السلعية فى الوطن العربى

السلع	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الحبوب	٥٨,٤	٤٨,١	٥١,٣	٥٦,٣
بطاطس	٩٣,٥	٩١,٥	١٠٠,٨	٩٨,٥
البقوليات	٩٢,٢	٨٠,٠	٧٩,٥	٦٧,٨
الخضر	١٠٠,١	٩٨,٦	٩٨,٤	٩٧,٦
الفاكهة	١٠٢,٥	٩٩,١	١٠٠,٥	٩٦,٩
سكر	٢٦,٢	٣٣,٤	٣٠,٩	٣٩,٦
زيوت وشحوم	٣٧,١	٣٢,١	٢٩,١	٤٥,٧
اللحوم	٦٩,٣	٧٤,٨	٨٣,٥	٨١,٩
بيض	٧٦,٣	٨٦,١	٩٣,٨	٩٤,٧
اللبن	٦٥,٣	٤٨,٩	٥٨,٩	٦٧,٠

جمعت وحسبت : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد مختلفة

جدول (٢)

التجارة الخارجية للسلع الزراعية الغذائية فى الوطن العربى (مليون دولار)

السلع	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
السلع الزراعية				
صادرات	٣٧٧٣,٣	٤٦٤,٥	٦١١٤,٤	٥٧٤٢,٧
واردات	٢٧٨٧٥,٩	٢٤٤٠٩,٤	٢١٤٨٩,٠	١٩٦٦٥,٤
السلع الغذائية				
صادرات	٢٤٩٧,٨	٢١١١,٧	٤٠٤٢,٦	٤٦٧٣,٠
واردات	١٨١٢٦,٩	١٩٧٨٠,٥	١٨٥٦٤,٥	١٩٤٧٩,٢

جمعت وحسبت : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد مختلفة.

وقد ترتب على هذه الاوضاع للاكتفاء الذاتى ان تزايدت الواردات الزراعية لتتراوح بين (١٩,٦٦-٢٤,٤٠) مليار دولار، استأثرت المواد الغذائية على مانسبته (٨١٪-٨٧٪) (جدول٢)، ولم تستطع الصادرات الزراعية سوى تغطية بين ما نسبته (١٧٪ - ٣٦٪) من الواردات الزراعية ، وقيمة الصادرات الغذائية تغطي بين ما نسبته (١٠٪ - ٢٧٪) من الواردات الغذائية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٥ . وقد أدى ذلك إلى اعباء متزايدة على ميزان المدفوعات لتغطية قيمة الواردات الزراعية الغذائية المتزايدة ، وقد ترتب على تزايد الطلب على الغذاء أن تزايدت قيمة « الفجوة الغذائية »، ففى حين لم تتجاوز (٦٠٠) مليون دولار عام ١٩٧٠فإنها قد بلغت ما يزيد عن اثنى عشر مليار دولار فى منتصف الثمانينات والتسعينات ، (جدول ٣) ، ولا تعكس قيمة «الفجوة الغذائية» الأوضاع الحقيقية للأمن الغذائى العربى ، بقدر ماتعكس هذه القيمة الأعباء التى تحملتها موازين المدفوعات العربية لتغطية هذه الفجوة ، انما الذى يعكس الحالة الفعلية هو «الفجوة الغذائية» من الناحية الكمية وليست القيمة. ويعود السبب فى ذلك إلى التقلبات التى انتابت أسعار السلع الغذائية الرئيسية فى السوق العالمية ، ومما يؤكد ذلك أن حجم الفجوة الغذائية من القمح قد إتسعت بما نسبته (٣٨,٥٪) عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٠، رافق هذا الاتساع انخفاض فى قيمة الفجوة بما نسبته

(-٢,١٥٪) فى العام الأخير مقارنة بالأولى. وتمثل الحبوب أقل بقليل من نصف الفجوة الغذائية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (جدول ٣) وتأتى اللحوم بالمرتبة الثانية بينما تراجعت كل من الفاكهة والخضر إلى المراتب الأخيرة . أما على الصعيد القطرى فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى فى اتساع حجم الفجوة الغذائية إذ بلغت نحو (٢,٥٥) مليار دولار ، وأخذت تضيق هذه الفجوة حتى تلاشت فى دول مثل المغرب فى عام ١٩٩٥(جدول ٤) . ويشير المسار الزمنى سواء «للاكتفاء الذاتى» من المجموعات الغذائية وخاصة الحبوب أو لقيمة وكمية «الفجوة الغذائية» إلى تزايد حالات اللاأمن الغذائى العربى خلال الربع الأخير من القرن العشرين وتعكس هذه المؤشرات أوضاعاً غير مستقرة لمتطلبات الأمن الغذائى العربى فى المستقبل .

جدول (٣)

قيمة الفجوة من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية فى الوطن العربي

(مليون دولار)

السلع	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الحبوب	٤٥٥٦	٥٩٩٨	٥٩٠٠	٥٤٢٠
بطاطس	٦٩	٩٧	(١٩)	١١٠
البقوليات	٦٣	١٥٣	١٨٣	٣٣٥
الخضر	(٣٢)	١٩٣	٣٠٨	١٢٨
الفاكهة	(١٦٣)	٧٠٢	١٥٦٩	١٢٣٣
زيوت وشحوم	١١٩٣	١٤٩٣	١٢٢٨	١٢٨٠
اللحوم	١٣٥٣	٢٢٢٨	١١٣٨	١٥٠٨
بيض	٢٠٩	١٣٩	١٣٧	١٠٣
اللبن	١١٨٧	١٧٩٣	١٦٩١	٢٠١٦
المجموع	١٠٢٦٠	١٢٩٢٩	١٢٠٥٠	١٢١٦٢

ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد مختلفة

الإشارة ( ) تعنى فائض للتصدير

٢-٣ : التقدير الكمى

١-٢-٣ : القياس الاقتصادى للمتغيرات المؤثرة فى الإمدادات من الحبوب :

لاختلاف المتغيرات بين الدول العربية النفطية وغير النفطية، فقد أجرى التحليل على المستويين المذكورين بالنسبة لمجموعة الحبوب باعتبارها تشكل اعلى اهمية نسبية فى التركيب الغذائى للفرد العربى . وقد تبين أن إجمالى الاستيرادات العربية من الحبوب تتأثر بالاسعار الدولية للقمح (x1) فى حين تواضع تأثير المعونات الغذائية من الحبوب (x2) ، إلا أن الطلب الخارجى العربى على الحبوب قد تأثر وبشكل معنوى باوضاع ميزان المدفوعات (x3) الذى احتسب فى المعادلة فى صورة متغير وهمى "Dumy Variable" وقد تبين ان هذه المتغيرات تفسر ما نسبته (٦٥٪) من التغيرات الحاصلة فى الواردات العربية من الحبوب ، وباعادة التحليل على صعيد الدول العربية غير النفطية ، فقد اظهر ان الطلب الخارجى على الحبوب (الواردات) يتأثر بحجم الانتاج العربى منه (x4) ، وكذلك يتأثر بالمديونية العربية (الدين الخارجى) (x5) ، وان هذه المتغيرات تفسر ما نسبته (٧٩٪) من التغيرات الحاصلة فى الطلب الخارجى على الحبوب من قبل الدودل العربية غير النفطية ، بينما إختلف الامر بالنسبة للدول العربية النفطية ، إذ تأثر طلبها الخارجى على الحبوب (الواردات) بالسعر الحقيقى للنفط (x6) وكذلك بالقيمة الحقيقية لعوائد الصادرات النفطية (x7) ثم بالاسعار العالمية للقمح (x1) ، إلا ان هذه المتغيرات لا تفسر سوى (٤٤٪) من التغير الحاصل فى الاستيرادات من الحبوب فى الدول المذكورة .

٢-٢-٣ : القياس الاقتصادى لمؤشرات الأمن الغذائى :

تقتضى اوضاع الأمن الغذائى العربى التعرف على المتغيرات المؤثرة فى المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائى العربى ، وقد تصدر هذه المؤشرات «قيمة الفجوة من الحبوب» فى الدول العربية ، وباستخدام العديد من العلاقات الدولية والمتغيرات المؤثرة فى قيمة الفجوة من الحبوب ، فقد اظهر برنامج «الاسقاطات المتتالية» بان من المتغيرات ذات المعنوية الاحصائية العالية والمؤثرة فى قيمة الفجوة من الحبوب هو الإنتاج العربى من الحبوب (x8) والمعونات الغذائية المقدمة من خارج الوطن العربى (x2) فضلاً عن المتغير الوهمى الذى يشير إلى الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات الكلى ، وتبين

أن حصيلة هذه المتغيرات تفسر ما نسبته (٦٥٪) من التغير فى قيمة الفجوة من الحبوب مما يعنى أن تدنية قيمة الفجوة المذكورة يمكن أن تتم من خلال سياسات اقتصادية وزراعية مؤثرة فى اتجاه المتغيرات المشار اليها آنفا .

جدول (٤)
قيمة الفجوة الغذائية على الصعيد القطرى لعام ١٩٩٥

الـــدولة	مليون دولار	التسلسل
الجزائر	٢٥٥٢,٥	١
مصر العربية	٢٢٧٤,٦	٢
العربية السعودية	١٢٨٨,٤	٣
الامارات العربية	٩٧٥,١	٤
العراق	٨٧٤,٥	٥
الكويت	٧٣٨,٦	٦
ليبيا	٧٠٧,٢	٧
سوريا	٦٩٠,٧	٨
تونس	٤٠٨,٧	٩
لبنان	٣٥٦,٣	١٠
الاردن	٣٥٣,٩	١١
عمان	٢٩٨,٤	١٢
البحرين	٢١٨,٤	١٣
قطر	١٨٠,٧	١٤
اليمن	١١٩,٦	١٥
السودان	٦٢,١	١٦
الصومال	٦١,٦	١٧
جيبوتى	٥٨,٧	١٨
موريتانيا	(١٢٠,٢)	١٩
المغرب	(٢٦٠,١)	٢٠

جمعت وحسبت : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، العدد ١٦ ، ١٩٩٦ .

جدول (٥)
نتائج التحليل القياسى الاقتصادى للعلاقات الدالية للامن الغذائى العربى

D.W	R^{-2}	a	المتغيرات المستقلة			المتغير المعتمد
2.04	0.65	65.9	x1 -0.141 (-2.81)	x2 0.004 (-2.32)	x3 -6.600 (-3.43)	اجمالى الاستيراد من الحبوب (خطية)
1.05	0.79	8.91	x4 -0.57 (-1.84)	x5 0.68 (4.48)		استيراد الحبوب للدول العربية غير النفطية (لو غارتمية مزدوجة)
2.15	0.44	1682	x1 41.3 (5.17)	x6 362.0 (1.92)	x7 -89.0 (-2.42)	استيراد الحبوب للدول النفطية (خطية)
1.67	0.65	11.62	x8 -0.092 (-4.20)	x2 -0.0008 (-2.89)	x3 0.680 (2.70)	قيمة الفجوة من الحبوب (خطية)
2.56	0.55	4.51	x10 0.109 (2.05)	x4 1.85 (1.87)	x8 -0.477 (-2.70)	قيمة الفجوة الغذائية (خطية)
1.78	0.95	2.44	x6 -0.320 (-5.23)	x3 0.136 (3.10)	x4 0.564 (15.120)	الاكتفاء الذاتي من الحبوب (نصف لوغارتمية)

اما بتقدير «قيمة الفجوة الغذائية» فقد تبين ان أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة فيها هى عدد السكان (x_{10}) وميزان الحاسب الجارى (x_{11}) ثم حجم الانتاج من الحبوب ، وان هذه المتغيرات مجتمعة تفسر ما نسبته (٥٥٪) من التغير فى قيمة الفجوة(x_8) الغذائية فى الوطن العربى . وقد اهتم البحث بتقدير المتغيرات المؤثرة فى «الاكتفاء

الذاتى» من الحبوب باعتباره فى مقدمة العوامل المؤثرة فى الأمن الغذائى ، واظهر كل من إجمالى الواردات من الحبوب (x6) وقيمة الصادرات الكلية (x7) واجمالى الانتاج من الحبوب (x4) تأثيرات معنوية إحصائياً وتفسر ما نسبته (٩٥٪) من التغير فى مؤشر الاكتفاء الذاتى من الحبوب فى الوطن العربى .

وقد تأكدت معنوية المتغيرات المستخدمة فى كافة أنواع الدول المشار إليها في جدول (٥) ، خاصة وأن البرنامج الإحصائى المستخدم قد وظف اسلوب (Stipewist - R) الذى يستبعد تلك المتغيرات التى لم تثبت معنويتها ، كما تأكد عدم(egression وجودالارتباط الذاتى (Auto . correlation) من خلال قيم "دربن ـ واتسون" المتحصلة من التحليل ومقارنتها بمثيلتها الجدولية . (Durbun _ Watson)

٤ ـ محددات الأمن الغذائى العربى :

يمكن تصنيف محددات الامن الغذائى العربى إلى محددات داخلية (محلية) واخرى خارجية (عالمية) .

١.٤ : المحددات الداخلية (المحلية)

١.١.٤ : المناخ الاقتصادى العربى

تعد الاجواء الاقتصادية والمناخ الذى يعمل فيه النشاط الانتاجى واحداً من اهم المتغيرات التى تساعد على أداء السياسات الاقتصادية بكفاءة عالية والتى تستهدف توفير قدر مناسب من "الحاجات الاساسية" وفى مقدمتها الغذاء . وتتسم الدول العربية بالاجواء الاقتصادية لمجموعة الدول الآخذة بالنمو وان اختلفت فيما بينها فى مستوياتها الدخلية ، حيث تصنف خمس منها بأنها منخفضة الدخل وست اخرى بأنها مرتفعة الدخل والاخرى متوسطة الدخل ، الا ان التباين فى متوسط دخل الفرد بين هذه المجموعات يعد صارخاً، فعلى سبيل المثال فان متوسط نصيب الفرد فى دولة مثل قطر يقدر بنحو (٨٢) ضعفاً مقارنة بمثيله فى السودان . ولا شك ان هذا التفاوت يخلق تباينا فى القدرات الانفاقية على الغذاء . وقد ترتب على هذا التصنيف للدول العربية ان بعضاً منها اتجه نحو " المديونية الخارجية " ونتيجة عدم قدرتها للإيفاء بمتطلبات هذه المديونية ، فقد تحولت هذه المسألة من كونها تعاملاً مالياً لإصلاح هيكل اقتصادات الدول العربية النامية ومنخفضة الدخل فى مطلع السبعينات إلى ازمة اقتصادية فى مطلع الثمانينات وما بعدها ، فقد تزايدت مديونية الدول العربية من نحو (٤,٥٤) مليار دولار فى مطلع السبعينات إلى (١٥٤,٧٦) مليار دولار فى مطلع

التسعينات [٢٠] ، وقد صنفت الدول العربية الى ثلاث مجموعات [٢١] ، الاولى تتسم بأن مديونيتها معتدلة وهى الدول التى تعد نسبة الدين القائم عليها الى صادراتها ادنى من (٢٠٠٪) ، والمجموعة الثانية تتسم بأن مديونيتها مرتفعة وهى الدول التى يتراوح فيها قيمة المؤشر المذكور بين (٢٠٠٪ - ٤٠٠٪) ، فى حين ان الدول فى المجموعة الثالثة تجاوزت قيمة المؤشر المذكور حدوده العليا المشار إليها ، ولا شك ان تزايد اعباء المديونية تفيد التغيرات الهيكلية للوصول إلى تعظيم الناتج من الغذاء .

وتسود حالة الثنائية Dualism وتتعدد مستوياتها فى معظم الدول العربية فهى تتسع بين قطاع انتاج الحبوب الذى يعتمد على التقانة الميكانيكية والبيولوجية المتقدمة وقطاع الانتاج الحيوانى الذى تغلب على اساليب انتاجه الوسائل التقليدية[٢٢] وبالتالى فان القطاع المذكور يتسم بانخفاض كفاءته الانتاجية مقارنة بالنشاطات الانتاجية النباتية (الحبوب) ، فضلاً عن المساوىء الاقتصادية المتأتية عن وجود قطاعين احدهما معاصر والآخر تقليدى فى ذات الاقتصاد . وتعكس معدلات التضخم فى الاقتصادات العربية مدى كفاءة اداء السياسات الكلية ، وتزداد الاهمية بظاهرة التضخم بسبب تأثيراتها المخفضة للدخل الحقيقى للمنتجين الزراعيين من جانب وانخفاض القوة الشرائية لافراد المجتمع من المستهلكين من جانب آخر. وقد ارتفع معدل نمو الرقم القياسى لاسعار المستهلك بما نسبته (١٠,١٪) سنوياً فى النصف الثانى من عقد الثمانينات وارتفع الى (١٧,٩) عام ١٩٩٠[٢٣] ثم نحو (٩٩,١٪) عام ١٩٩٥[٢٤] ، وتشير الدراسات الى وجود علاقة ترابط قوية بين معدل النمو الزراعى وظاهرة التضخم [٢٥] ، وقد تباينت معدلات التضخم بين الدول العربية ففى حين انها تواضعت فى الدول العربية المصدرة للنفط ، فقد اخذت بالنمو المتزايد فى الدول العربية منخفضة الدخل [٢٦] .

وتتطلب التنمية البشرية المستديمة والمؤدية الى مستويات تغذوية مناسبة للعديد من المتغيرات فى مقدمتها الاهتمام بالاستثمار البشرى [٢٧] ، وقد اجرى برنامج الامم المتحدة الانمائى فى مطلع التسعينات تصنيفاً لدول العالم وفقاً لدليل التنمية البشرية صنفت بموجبه هذه الدول الى ثلاث مجموعات احتلت الكويت وقطر والبحرين المراتب (٤٨) و (٥٠) و (٥٣) على الترتيب من المجموعة الاولى ، وهى ذات تنمية

بشرية عالية الا انها احتلت المراتب الاخيرة من هذه المجموعة ، بينما احتلت الامارات العربية والعربية السعودية وسوريا وليبيا والاردن وعمان ولبنان وتونس والعراق المراتب (٥٦،٦٩،٧٢،٧٦،٨٣،٨٦،٨٨،٩٠،٩١) على الترتيب فى المجموعة الثانية التى تتسم بالتنمية البشرية المتوسطة فى حين تراجعت كل من الجزائر والمغرب ومصر العربية واليمن والسودان وموريتانيا والصومال وجيبوتى الى مراتب متأخرة ضمن المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المنخفضة [٢٨] . ويتضح من هذا العرض ان الاجواء والمناخ الاقتصادى العربى يشوبه قدر من التباين والتشوهات وعدم الاستقرار واللايقين ، مما تعد معه حصيلة هذه الاجواء قيداً على المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائى العربى .

٤ـ١ـ٢ـ تباين قاعدة الموارد الاقتصادية الزراعية فى الدول العربية

يترتب على تباين ندرة الموارد تباين فى ناتجها الحدى وفقاً لمفاهيم النظرية الاقتصادية، ويعود سبب هذا التباين إلى القيود القطرية التى تعيق توليفة الموارد المثلى وتمنع اعادة توزيع الموارد وفقاً لتكاليف فرصتها البديلة. وبمعنى آخر ان القيمة الحقيقية للناتج الحدى للموارد الزراعية تختلف باختلاف ندرتها فى ظل التجزئة وتتساوى (او تتقارب) فى اجواء السوق العربية الواحدة [٢٩] . لقد تباينت الموارد الارضية الزراعية تبايناً واسعاً ففى حين بلغت فى السودان (٦٥،٥٨) مليون هكتار وتمثل ما نسبته (٢٥،٧٪) من اجمالى المساحة الزراعية العربية، فإن الدول العربية النفطية (الخليجية) لا تضم مجتمعه سوى (٧،٦٪) من الاراضى المذكورة. ويمكن القول بمنظار آخر ان خمس دول هى السودان والمغرب والجزائر والعراق وسوريا تستأثر بما يزيد عن (٧٠٪) من المساحة الزراعية، وان باقى الدول العربية تستخدم اقل من (٣٠٪) من المساحة المذكورة. وفى ظل القيود القطرية فان توليفة الموارد الزراعية قد لا تحقق دائماً السعات المزرعية المثلى Optimum Return to Scale". وفى الوقت الذى تمثل الموارد المائية الاجمالية المستغلة ما نسبته (٦٣،٧٪) من اجمالى الموارد المائية المتاحة عام ١٩٩٥ [٣٠]، مما يعنى ان هناك قصورا فى استخدام الموارد المائية فى الاغراض الزراعية، فإن خمس دول عربية تستأثر بما نسبته (٨١،٢٪) من اجمالى الموارد المائية السطحية العربية، واذا كان نمط هذا التباين لا يعكس طبيعة الندرة او الوفرة فى الموارد المائية، فان طبيعة العلاقة "المائية – الارضية" فى الدول العربية تعكس صورة

اوضح لمسألة الندرة، وباعتماد هذا المؤشر تبين ان اربع دول عربية يتروا فيها نصيب الهكتار من المياه بين (٢٢٥٠٠ - ٤٠٦٣٦) متر مكعب. وان ست دول عربية يتروا فيها نصيب الهكتار من المياه بين (١٠٢٦٥ ـ ١٨٣٠٢) متر مكعب، وبالرغم من التباين فهى تعد ادنى من المتوسط العالمى، فنصيب الدول الاخيرة يتروا بين (٤٠٠٨ ٪ - ٧٠٢٨ ٪) مقارنة بمثيلتها للمتوسط العالمى، فى حين تقل هذه النسبة عن (٤٪) فى الدول العربية التى يقل نصيب الهكتار من اراضيها الزراعية عن عشرة آلاف متر مكعب من المياه وهى ست دول عربية [٣١] ، والاشكالية التى تعانى منها الدول العربية فى اطار العلاقة "المائية - الارضية" ان الدول العربية التى ارتفع فيها نصيب الهكتار من المياه إلى ما نسبته بين (١٢٠٩ ٪ - ١٦٠١ ٪) مقارنة بمثيله العالمى، فإن رقعتها الزراعية لم تتجاوز (٢٩٠٠ ٪) من اجمالى الرقعة الزراعية العربية، بينما مجموعة الدول العربية التى ينخفض فيها هذا المؤشر إلى دون نسبة (٤٪) مقارنة بمثيله العالمى فانها تستأثر بما يزيد عن (٥٢٪) من اجمالى الرقعة الزراعية عام ١٩٩٤ .

وتظهر مشكلة التباين فى توليفةالموارد الزراعية اكثر وضوحاً بين الدول العربية عند دراسة توزيع القوى العاملة الزراعية، فقد قدرت هذه القوى بنحو (٢٧٠٢٣٧) مليون عامل ويمثلون ما نسبته (٣٩٠٩٪) من اجمالى القوى العاملة العربية عام ١٩٩٤ [٣٢]، ويتركز ما يزيد عن نسبة (٧٤٪) من اجمالى العمل الزراعى فى خمس دول عربية يأتى ترتيبها : المغرب والسودان ومصر والصومال واليمن، واذا اضفنا اليهم قوة العمل الزراعى فى كل من السعودية والعراق والجزائر، فانهم يستأثرون بما نسبته (٨٩٠٣٪)، فى حين يتوزع ما نسبته (١٠٠٧ ٪) من العمل الزراعى العربى فى احدى عشرة دولة عربية [٣٣]. ويمكن تحديد الاختلالات فى هيكل العمل الزراعى بين الدول العربية بتقدير العلاقة "العمل الزراعى - الاراضى الزراعية" فقد تبين ان اقصى قيمة لها فى الصومال، اذ بلغت نحو (٢٠٤٢) عامل / هكتار وادناها فى ليبيا حيث لم تتجاوز (٠٠٠٨) عامل / هكتار وذلك عام ١٩٩٤، واختلف الاستخدام التكنولوچى بين الدول العربية، فقد تركز (٩٠٪) من القوة الحصانية [٣٤] للساحبات والحاصدات الزراعية فى ست دول عربية، جاءت مصر فى المرتبة الاولى ثم تلتها كل من المغرب والعراق وليبيا وتونس، بينما تتوزع (١٠٪) من هذه القوى فى ثلاث عشرة دولة عربية أخرى، وامكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث متوسط نصيب الهكتار الواحد من القوة الحصانية، تروا فى المجموعة الاولى بين (١٠٣١ - ٣٠٢٥)

والمجموعة الثانية بين (٠,٥٢ – ٠,٩٧) والثالثة بين (٠,٠٧ – ٠,٣٢). ومما تجدر معه الملاحظة ان الدول العربية ذات الزراعات الواسعة من الحبوب اتسمت بانخفاض متوسط نصيب الهكتار من القوة الحصانية بالرغم من ان زراعات من هذا النوع يصعب استبدال المكننة بالعمل الزراعى الا فى حدود ضيقة، مما يعنى ان انخفاض هذا المتوسط يعد من اهم القيود للتوسع فى انتاج الحبوب (الغذاء)، وبمقارنة هذه المتوسطات من الاستخدام التكنولوجى مع مثيله فى الدول المتقدمة، فإن المتوسط العربى يعد متواضعاً، فعلى سبيل المثال فان، الجرار (الساحبة) الواحدة تقوم على خدمة ما يقرب من (٣٠٠) هكتار فى مجموعة الدول العربية الاولى، بينما لا يقوم الجرار سوى بخدمة (١٠) هكتارات فى مجموعة الدول المتقدمة [٣٥]، ولم يكن استخدام التكنولوجيا البايولوجية والكيماوية بأفضل حالاً من مثيلتها الميكانيكية، حيث اتسمت بالانخفاض مقارنة بمثيلتها العالمية وذلك عام ١٩٩٤ [٣٦].

٤ - ١ - ٢ : سياسات الاقتصاد الجزئى

لاشك ان محور التحليل فى هذا المجال يقتصر على اشكالية العلاقة السعرية بين تلك التى تتم فى ظل آلية السوق وذلك القدر من تدخل السياسات الاقتصادية لتوجيه السعر نحو اهداف محددة مقدماً [٣٧]. وقد اعترى هذه العلاقة انماط مختلفة من المستويات السعرية خلال العقود الثلاثة الماضية فى الدول العربية حيث ارتبط هذا الاختلاف بالاستراتيجية العامة للسياسات الاقتصادية للدولة، ويبقى السؤال هو : ماهية العلاقة المثلى بين آلية السوق ودور الدولة التى من خلال هذه العلاقة يمكن الوصول إلى اسعار سواء للمدخلات او المخرجات الزراعية تحقق افضل المستويات الممكنة من الامدادات الغذائية من جانب العرض، وتمكين افراد المجتمع وخاصة من ذوى الدخل المحدود من الحصول على الحاجات من الغذاء من جانب الطلب ؟ وترتبط الاجابة عن هذا السؤال بمصفوفة من المتغيرات الاقتصادية تخضع لعلاقات تبادلية معقدة بين عرض السلع النقدية ونمط الانتاج وتوزيع الدخل [٣٨]، كما يصعب على السياسات السعرية بمفردها ان تحافظ على اهداف الرعاية الاجتماعية طويلة الامد [٣٩]، وربما ان صعوبة الوصول إلى اسعار تؤدى إلى مستويات مقبولة من الأمن الغذائى قد جاء فى جزء منه ان اهتمامات افراد المجتمع العربى تتوزع باتجاهين غير متوازيين يمثل احدهما المنتجين الزراعيين ويمثل الاخر المستهلكين من افراد المجتمع [٤٠].

ويمكن القول ان الاسعار الزراعية فى الاقتصاديات العربية قد تم تحديدها فى اطار استراتيجيتين رئيسيتين، الاولى اعتمدت نظام الاسعار فى تخصيص الموارد الزراعية وفقاً لفرصة تكاليفها البديلة، وهذه تؤدى إلى مستويات قصوى من الغذاء فى ظل اسعارها وميزاتها النسبية [٤١] ولكن تبقى المشكلة الاقتصادية ان بعض الموارد الاقتصادية (رأس المال) قد يجد فرصة تكاليفه البديلة خارج النشاط الزراعى وبذلك يصبح "معدل التبادل التجارى الداخلى" "Internal Terms of Trade" [٤٢] ليس فى صالح الزراعة فى المدى القصير. والاستراتيجية الثانية سادت فى معظم الدول العربية (العراق وسوريا والجزائر ومصر العربية) فى عقدى الستينات والسبعينات واعتمدت فى مضمونها بقدر اكبر على التدخل فى اليات السوق، رافقها تشجيع للنشاطات الاقتصادية الصناعية [٤٣]، وترتب عليه ان اصبح "معدل التبادل الداخلى" فى غير صالح الزراعة ايضاً، وسيادة اسعار غير حقيقية فى بعض الاسواق العربية وظهور اسعار موازية فى الاسواق غير الرسمية وتزايد الاعباء التى تتحملها "الميزانية العامة" نتيجة المغالاة فى دعم مستلزمات الانتاج أو الانتاج نفسه، فضلا عن التشوهات التى تحصل فى توزيع الموارد وعوائدها ايضاً.

٤ - ١ - ٤ : سياسات الاقتصاد الكلى

ارتبطت اوضاع الأمن الغذائى فى الدول العربية فى احدى اهم متغيراتها الرئيسية بمدى كفاءة سياسات الاقتصاد الكلى، وتتفق العديد من الآراء الاقتصادية على ان التشوهات الحاصلة فى التركيب السلعى (الغذائى) كان مبعثها المغالاة فى سعر صرف العملة المحلية، وقد ساد هذا النمط العديد من الدول العربية واصبح هناك تباين واسع بين سعر الصرف الاسمى ونظيره الحقيقى، بينما اتبعت دول عربية اخرى انماطا مختلفة من اسعار صرف لعملاتها المحلية [٤٤]. وقد ترتب على اوضاع من هذا النوع تقلبات واسعة فى دخول المنتجين وكذلك ارتفاع فى تكاليف التجارة الخارجية [٤٥]. فسيادة اسعار صرف اسمية تبتعد عن نظيرتها الحقيقية ستؤدى إلى سوء تخصيص الموارد الزراعية، والمحصلة النهائية لاوضاع من هذا النوع تقيد التزايد فى حجم الناتج من الغذاء، اذ ان متضمنات السياسة النقدية فى التأثير فى حجم الامدادات من الغذاء يتأتى من تأثيرات "سعر الصرف" من خلال "سعر الفائدة" الذى يعد القناة التقليدية للتأثير فى معدل النمو الاقتصادى [٤٦]. وتتأثر الامدادات الغذائية بأسعار الصرف المحلية ويتأتى هذا التأثير من ان الصادرات السلعية

المستهلك والذى يعكس احد صور التضخم فى الاقتصادات العربية، وقد تجاوزت معدلات التغير فى هذا الرقم ما نسبته (٢٥٪) سنوياً فى الاقتصادات العربية منخفضة الدخل للفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٥ [٤٨]، وبلغ هذا المعدل ما نسبته (٩,١ ٪) على الصعيد العربى عام ١٩٩٥ [٤٩]، وتشير الادبيات الاقتصادية ان الاعباء التى يتكبدها النمو لا تظهر الا عند معدلات التضخم العالية نسبياً [٥٠]، فضلاً عن انه يؤدى إلى سيادة قدر عالى من عدم التأكد واللايقين فى تقدير اعباء الاستثمار فى مجال انتاج الغذاء او الفوائد المتأتية منه. كما سببت حالات التضخم جزءاً من العجز الذى عانت منه موازين مدفوعات معظم الدول العربية غير النفطية [٥١].

وقد اعتمدت السياسات المالية فى معظم الدول العربية استخدام الدعم المباشر او غير المباشر لمستلزمات الانتاج مستهدفة تخفيض تكاليف الانتاج [٥٢]، كما اعتمدت دعم اسعار المستهلك من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب) [٥٣]. وبالرغم من ان سياسات الدعم تؤدى إلى توفير قدر من الاحتياجات الغذائية تتلائم والقدرات الشرائية لفئات الدخل المنخفض، الا ان دورها فى المدى البعيد لا يعد محفزاً لتوفير الاجواء المناسبة لمزيد من الأمن الغذائى لهذه الدول.

وتعد السعات المزرعية دالة فى نمط التوزيع الحيازى، وقد سادت انماط حيازية فى الدول العربية فى النصف الاول من القرن اعتمدت الاعراف القبلية كانت خلفيتها النظم والتشريعات العثمانية [٥٤]، وفى مطلع النصف الثانى من القرن المذكور سادت تغيرات فى بنية الملكية الزراعية من خلال برامج الاصلاح الزراعى، كانت مصر العربية فى مقدمة الدول التى اقرت هذا التغير ثم اعقبتها الدول العربية الاخرى التى اعتمدت هذا الاسلوب [٥٥]. وبالرغم من ذلك فان مطلع التسعينات لم يشهد اوضاعاً للملكية الزراعية قريبة كثيراً من العدالة التوزيعية [٥٦]، واتجه التركيب المحصولى نحو محاصيل اكثر ربحية وليس محاصيل اكثر اهمية من الناحية الاستراتيجية والامن الغذائى [٥٧]، وقد عدت التغيرات فى البنية الحيازية باعتبارها مشكلة توزيع للاراضى وليس مشكلة انتاج زراعى لاغراض الأمن الغذائى [٥٨]. ويتضح من هذا التحليل ان القيود الداخلية تعمل فى صيغة مصفوفة تؤثر عواملها وتتأثر بعضها مع البعض الآخر فى تباطؤ النمو والتنمية الزراعية.

٤ - ٢- المحددات الخارجية (الدولية)

٤ - ٢- المحددات الخارجية (الدولية)

يسود الاقتصاد الدولى فى نهاية القرن العشرين تكتلات اقتصادية وتوازنات معقدة فى مصالح الدول الكبرى فى سوق الغذاء، وتحتل الحبوب المرتبة الاولى فى التعامل مع التجارة الخارجية، وتتحدد اسعار هذه المحاصيل فى اسواق "احتكار القلة" للدول المصدرة، وقد ترتب على ذلك ان اخذت اسعار القمح بالارتفاع خلال العقدين الماضيين رافقه تزايد فى افراد المجتمع الدولى الذين لا يحصلون على احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية (٥٩). وقد تأكد من خلال البحث والدراسة ان الدول الرئيسية المنتجة للقمح والمصدرة له تتحكم احياناً بالكمية للوصول إلى اسعار تحقق ارباحاً غير اعتيادية لمنتجها (٦٠) مما يترتب عليه تدنية مستويات الأمن الغذائى فى الدول العربية لمحدودية قدراتها الاستيرادية، كما ينعكس هذا النمط من الاسواق على الأمن الغذائى العربى من خلال التحليل الذى جاء به "Augustin Cournot" من امكانية تعظيم أرباح المشتركين فى هذا النمط من السوق بافتراض ان مستوى انتاج المنافسين لن يتأثر بهذه الاجراءات (٦١)، وتطور هذا النموذج نحو نمط يتميز بوجود "قيادة سعرية" للحصول على افضل الارباح (٦٢) ، واخذ هذا النموذج بالتطور من خلال فكرة "جمود الاسعار" ويفسره حالة "الطلب المنكسر" (٦٣) وعند مقارنة هذه الحالات بالاوضاع شبه التنافسية فإن متضمنات التحليل تشير إلى ان اجمالى الناتج من القمح سيكون اقل بكثير وان السعر اعلى، وسيترتب على هذه الحالة ان الارباح ستكون اعلى بكثير (٦٤)، وسيادة هذه الاوضاع لها تأثيرات غير مرغوبة على الأمن الغذائى العربى.

وقد ترتب على الصدمات الغذائية اهتمامات دولية بمسألة الغذاء تأتى عنها تزايد المعونات الغذائية للدول منخفضة الدخل (٦٥) إلا أنها لم تسهم بالنسبة للدول العربية سوى بتغطية ما نسبته (١٢.٦٪) من الفجوة الغذائية لعام ١٩٩١ ، وتأتى هذه المعونات من الدول الرأسمالية (الصناعية)، حيث رافق التوسع فى تكوين هذا النظام تناقضات تتطلب استخدام وسائل لتحقيق توازن عند مستويات متزايدة من معدلات النمو الاقتصادى. وبسيادة التوازنات قصيرة المدى للنظام الرأسمالى المعاصر، فإن نمط الانتاج (الزراعى) يصبح ذا ميل نحو "فائض الانتاج" (٦٦) ، ولذا أوجد قنوات تسويقية لتصريف جزء منه لاعادة تحقيق التوازن العام، اذ ان عدم قدرته على خلق التوازن سوف تظهر تناقضات جوهرية فى مكونات النظام الرأسمالى (٦٧) . ومما يؤكد ذلك ان المعونات الغذائية من الحبوب تتباين بين عام

وآخر فى ظل اسعارها السوقية [٦٨] ، وعليه فإن المعونات ليست لمعالجة الأمن الغذائى بقدر ما هى لمعالجة التناقضات فى النظام الاقتصادى الدولى.

٥ - التغيرات الاقتصادية العالمية المرتقبة والامن الغذائى العربى

تتطلب الدراسات الاستراتيجية من هذا النوع استشراف الاجواء الاقتصادية للامن الغذائى فى القرن الحادى والعشرين والذى ستعمل من خلاله المتغيرات المؤدية لتوفير الحاجات الاساسية لافراد المجتمع العربى، وهى مجمل النسق الاقتصادى - الاجتماعى العربى الراهن والمستقبلى [٦٩] ، وتتقدم هذه المتغيرات ارهاصات النظام الاقتصادى الدولى الجديد وما يرتبط به من تقسيم العالم اقليمياً وسيادة المتضمنات الاقتصادية "للعولمة Globalization" [٧٠] ، وهذا الامر يتطلب اعادة تشكيل بنية الجغرافيا السياسية وفقاً لمتطلبات شروط التجارة الخارجية بين مراكز رأس المال (الدول المتقدمة) وقاعدة الموارد الاولية (الدول النامية وخاصة النفطية) [٧١]، ويستهدف هذا التقسيم انشاء "السوق الشرق أوسطية" وبالنظر إلى اختلاف القدرات التنافسية للسلع الزراعية العربية مقارنة بالدول الاخرى فى هذا السوق فإن استفادة الاقتصاد العربى ستكون محدودة فى ظل التغيرات السعرية فى الاسواق المختلفة فى اطار التكوين الشرق اوسطى، وهذا ما حدث فعلاً عام ١٩٩٧ بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية الاردنية بالمتاجرة مع السوق الاسرائيلية.

وسوف يواجه الاقتصاد العربى بالمتضمنات الاقتصادية للتجارة الخارجية التى تحددها مفاهيم وآليات "منظمة التجارة الدولية WTO " ويصعب تجنب آثارها السعرية على الأمن الغذائى العربى [٧٢] . خاصة وان اعتماد الوطن العربى فى امتداداته الغذائية على العالم الخارجى تعد مرتفعة [٧٣] ، وبالنظر لارتفاع اسعار الحبوب بخاصة والغذاء بعامة فى ظل اتفاقية "اوروغواى" [٧٤] فإن اعباء جديدة سوف يتحملها ميزان المدفوعات فى الدول العربية فضلاً عن تباطؤ معدل نمو صادراتها فى ظل هذه الاجواء، وبالتالى سوف يترتب على اوضاع من هذا النوع ان "معدل التبادل الخارجى" [٧٥] يصبح فى غير صالح الدول العربية، فضلاً عن ان ارتفاع اسعار السلع الغذائية (الحبوب) فى ظل المعاهدة المذكورة سوف يؤدى إلى اعادة توزيع الدخول بين فئات المنتجين لغير صالح المزاعين الصغار [٧٦] مما يخفض من دخلهم المزرعى الحقيقى وبالتالى يخفض من قدرتهم الشرائية على توفير الحاجات الاساسية [٧٧] .

العالمية للغذاء، ولا يختلف التحليل الساكن عن مثيله الديناميكى كثيرا فى الدول النامية، الا ان الاختلاف يعد واسعاً فى الاقتصادات المتقدمة حيث يستجيب الانتاج للتغيرات التكنولوجية بفعل حوافز الاسعار [٧٩] ، وقد اعتمد فى تقدير الاعباء التى تتحملها الاقتصادات العربية فى مطلع القرن الحادى والعشرين نتيجة التغيرات التى سوف تنتاب الاسعارعلى فرضين اساسيين الاول ان النمو فى الناتج يعادل النمو فى السكان والثانى اعتماد التغيرات السعرية فى ظل نماذج التوازن الكلى [٨٠] ، ووفقاً للمرونات السعرية التى تم احتسابها من خلال نموذج (IIASA 2000) [٨١]، فإن تقديراتنا جاءت كما فى جدول(٦).

جدول (٦)

الآثار الاقتصادية المتوقعة لمعاهدة "اوروغواى" فى الدول العربية :

قيمة العجز الغذائى

مليون دولار

السلعة	متوسط ١٩٨٧-١٩٨٩	الوضع العام ١٩٩٥	بدون معاهدة اوروغواى عام ٢٠٠٠	فى حالة معاهدة اوروغواى
القمح	٢٧٩٤,٤	٢٨٤٧,٢	٢٦٣٠,٩	٣٠٩٧,٢
اللحوم	١٦٩٣,٧	١٥٠٨,٥	١٥٠٧,٣	٢٤٠٩,٩
الالبان	١٩٢٦,٨	٢٠١٦,١	١٩٤٢,٠	٢٢٦٤,٥

- احتسبت من قبل الباحث

ويشير التحليل إلى أن قيمة العجز من القمح واللحوم والالبان فى منتصف التسعينات مقارنة بفترة الاساس [٨٢] ازدادت بما نسبته (٦٧ . ٠ ٪) فقط، وباعتماد الاسعار المتوقعة عام ٢٠٠٠ فى ظل مروناتها المحتسبة، فإن هذه القيمة سوف تزيد بما نسبته (١٧.٧٪) ، (٥٩.٨٪) ، (١٦.٦٪) على الترتيب للسلع المذكورة مقارنة بالاوضاع الاستيرادية دون معاهدة اوروغواى، وبمعنى آخر ان اجمالى قيمة العجز فى الميزان السلعى الغذائى المذكور، والتى تمثل ما يزيد عن نصف قيمة اجمالى العجز الغذائى العربى، قد ازدادت بما نسبته (٢٧.٨٪) فى حالة سيادة شروط تحديد التجارة الدولية مقارنة بأوضاعه الراهنة، واذا

افترضنا ان الانتاج سوف يستجيب لارتفاع الاسعار، فإن هذه المقولة لا يمكن القبول بها الا فى المدى الطويل والذى يصعب التنبؤ به.

٧ - المعالجات الموضوعية للأمن الغذائى العربى فى القرن الحادى والعشرين :

يتضح من الاتجاهات الاقتصادية الدولية خلال عقد التسعينات ان الخيارات الاقتصادية فى التعامل الدولى فى القرن الحادى والعشرين اصبحت محدودة، وان محدوديتها تنحصر فى اطار المتضمنات الاقتصادية لحزمة تحرير التجارة الدولية للدول المتقدمة، وفى ظل هذه الاجواء فانه يمكن حصر اهم المعالجات وفقاً لمددها الزمنية بالآتى :

- **معالجات المدى الطويل** : تشير معطيات التنمية الاقتصادية الزراعية ان معدلات النمو فى المحاصيل الاستيراتيجية كانت سالبة او اقل من معدلات نمو السكان فى معظم الدول العربية واتسم الانتاج الزراعى بارتفاع "معامل عدم الاستقرار" (٨٣) وعليه فإن الامر يتطلب ايجاد اسواق مشتركة للموارد الاقتصادية على الصعيد العربى، اذ ان هذا الامر سوف يعيد تخصيص الموارد وفقاً للميزة النسبية فى استخدامها. فضلاً عن سيادة اجراءات تعمل على توفير مناخ اقتصادى تتسم سياساته الكلية بكفاءة اداء عالية ولا تبتعد معطياتها كثيراً عن الاجواء الاقتصادية الدولية، وسوف يترتب على هذه الاجراءات فى المدى الطويل الحصول على دالة غذاء تجميعية افضل فى مستواها من مثيلتها قبل تطبيق هذه الاجراءات، وان عوائد عناصر الانتاج سوف تتجه نحو قيمتها الحقيقية. فضلاً عن ان مشاريع انتاج الغذاء تعمل وفق "اقتصاديات الحجم" وتؤدى حصيلة هذه المتغيرات إلى مستويات افضل من الأمن الغذائى.

- **معالجات المدى القصير** : تواجه اوضاع الغذاء فى بعض الدول العربية صدمات تؤدى نتائجها إلى اضرار اقتصادية واسعة، ولتخفيف اعباء الأمن الغذائى فى المدى القصير يتطلب الامر توفير "وسائل الانذار المبكر" واعتماد مخزونات غذائية ذات اهداف مزدوجة سواء للتخفيف من حالات العجز او لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الغذاء، وتطبيق وسائل توفير الغذاء عن طريق "البطاقات التموينية" وتوجيه المعونات الغذائية الخارجية إلى مناطق عدم الاستقرار الاقتصادى او الغذائى، فضلاً عن توجيه الاستثمارات نحو التنمية البشرية و "الحاجات الاساسية" والمشاريع ذات العلاقة بالامن الغذائى.

٧ - التوصيات :

– اعادة النظر فى سياسات الاقتصاد الكلى فى العديد من الدول العربية نحو متضمنات تؤدى إلى تحقيق قدر اكبر من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية. والسعى نحو تدنية الاعباء وتعظيم المنافع من نظام تحرير التجارة الدولية للسلع الغذائية.

– تنظيم الاسواق المحلية للغذاء نحو قدر اكبر لمزايا السوق وقدراقل من التشديد فى التدخلات بنظام الاسعار وتخصيص الموارد وذلك للوصول إلى كفاءة تنافسية فى الانتاج الزراعى العربى يمكنه من التعامل فى ظل تحرير التجارة الدولية والاستفادة من التبادل التجارى لاغراض الأمن الغذائى العربى.

– توصيف الممكنات الغذائية للعديد من المؤسسات الدولية للتحوط تجاه الصدمات غيرالمتوقعة فى الأمن الغذائى والتى قد تحدث نتيجة العجز الغذائى المزمن او الحالات الغذائية الطارئة وكذلك اعتماد وسائل الانذار المبكر ومخزونات الغذاء الاستراتيجى سواء السلعى او النقدى لمعالجات مؤقتة لحالات اللاأمن الغذائى فى بعض مناطق الوطن العربى التى تتعرض لهذا النمط من الظواهر.

الهوامش والمراجع

(١) الامم المتحدة ، منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، السياسات الزراعية السعرية (التخطيط الزراعى ٣١) ، روما ، ١٩٩٣، ص ٢٢٤ .

(٢) سالم توفيق النجفى، الامن الغذائى والفقر ، « كتاب تحت الطبع » .

(٣) برنامج الام المتحدة الانمائي ، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربى / الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات ، عالم المعرفة (١٥٠) ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص٦٠ .

(4) World Bank , Poverty and Hunger . Issues and Option for Security in Developing Countries, U.S. 1986 P.I.

(٥) سالم توفيق النجفى ، المصدر السابق (تحت الطبع) .

(٦) موريس شيف ، البرتوفالديس ، نهب الزراعة في البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، مارس ١٩٩٥ ، ص ٤٢ .

(٧) غونارد ميردال ، العالم الفقير يتحدى ، ترجمة عيسى عصفور، منشورات الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ، ١٩٧٥ ، ص ٦٨ .

(٨) ديفرت فتشت ، الترتيبات التجارية الاقليمية ، سياسات التجارة الزراعية ، الندوة القومية حول تنمية التبادل التجارى الزراعى بين الاقطار العربية ، المنظمة العربية للتنمية ، البحرين ، كانون الاول ، ١٩٩٤ ، ص٤٤ .

(٩) اجاى تشيير ، جون ويلتون ، سياسات الاقتصاد الكلى والاداء الزراعى في البلدان النامية ، التمويل والتنمية، سبتمبر ، ١٩٨٩ . ص ٨٠

(١٠) جاى بفيفيمان ، المغالاه في سعر الصرف والتنمية ، التمويل والتنمية ، مارس ، ١٩٨٥ ، ص١٨ .

(١١) لمزيد من التعرف علي مزايا السوق الاطلاع علي .

إبراهيم العيسوى ، نحو نظرة واقعية الي التخطيط واقتصاد السوق ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد الخامس ، ربيع ١٩٩٦ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ص٦٧ – ٩٥) .

(١٢) مايكل برونو ، هل يؤدى التضخم حقاً الي خفض معدل النمو ؟ التمويل والتنمية ، المجلد ٣٢ ، العدد ١٣ ، سبتمبر ١٩٩٥ . ص ٣٥ .

(١٣) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، المكتب الاقليمى لغرب آسيا، الفقر والبيئة ، البحرين ، ١٩٩٣ ، ص ١١

(١٤) المصدر السابق ، ص ١٤ .

(١٥) يمكن التعبير عن الانتاج الزراعى من الغذاء بمجموعة الحبوب باعتبارها تمثل نحو نصف مكونات سلة الغذاء العربية .

(16) IFPRI, Population and Food in the Early Twenty Century , Edited by Nurux Islam , Washington , D.C. 1996 .

(١٧) مصعب عبد السلام حاج طه ، التغيرات الثقافية وأثرها في نمو الناتج الزراعى لاقطار عربية مختارة ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٧ – ١٥٥ .

(١٨) لمزيد من الاطلاع حول اشكالية الثنائية الاقتصادية يمكن الرجوع الي

Gerald M. Meier, Leading Issues in Economic Development , Fourth Edition , – Oxford University Press, New York , 1984 , P62 - 175 .

(١٩) انعام يحيي الحاج عبد الحليم، الامن الغذائى في اقطار الخليج العربى ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ١٩٨٩ ، ص١٠٥ – ١١٩ .

(٢٠) صندوق النقد العربي (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٦ .

(٢١) تضم المجموعة الاولى من الدول كل من تونس وجيبوتي وعمان ولبنان ، وتضم المجموعة الثانية كل من الاردن والجزائر ومصر والمغرب ، وتضم المجموعة الثالثة كل من سوريا والسودان والصومال واليمن وموريتانيا .

(المصدر السابق ص ١١٥)

(٢٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برامج التعديلات الاقتصادية الهيكلية في الزراعة العربية ، التجربة وافاق التصحيح ، الخرطوم ١٩٩١ ، ص ١٣٧ .

(٢٣) سالم توفيق ، التغيرات الهيكلية الزراعية والامن الغذائي العربي ، الحالة الراهنة واستشراق المستقبل ، المستقبل العربي ١٩٨ – ٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٤٧ .

(٢٤) الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٦ .

(٢٥) مايكل برونو ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

(٢٦) صندوق النقد العربي ، مؤشرات اقتصادية ١٩٨٢ – ١٩٩٢ ، ابو ظبى ، ١٩٩٣

IMF , International Finance Statistics , 1997 .

(٢٧) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي ، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، مصدر سابق ، ص ١٩٩ .

(٢٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة البيئة في الوطن العربي ، تونس ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٥ – ١٤٨ .

(٢٩) في تقديرنا ان تعظيم حجم الناتج الزراعى العربى لن يتم في المدى المنظور ووفقاً لمكانتها الاقتصادية المعيارية و لان اعادة توزيع الموارد للوصول الى افضل دالة انتاج زراعى سوف يؤثر علي الفوائض المتحققة من الغذاء في الدولة الرأسمالية المنتجة للحبوب وسوف تفقد اسواقاً تتسم بالعجز الدائم من الغذاء كالدول العربية ، وهى مسالة تتطلب اعادة نمط الاسواق السائدة في الدول العربية اولاً .

(٣٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوى للتنمية الزراعية في الوطن العربي ، لعام ١٩٩٥ ، الخرطوم ، ١٩٩٥ ، ص٢٤ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣٢) احتسبت من :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد (١٥) ، الخرطوم ١٩٩٥ .

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣٤) لغرض هذه الدراسة احتسبت القوة الحصانية للساحبات بما يعادل (١٠٠) وحدة حصانية والحاصدات بما يعادل (١٥٠) وحدة حصانية .

(٣٥) عبد الهادى يموث ، الاقتصاد العربى والشرق اوسطية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣ .

(٣٦) احتسبت من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، العدد ١٥ ، الخرطوم ، ١٩٩٥ .

(٣٧) لمزيد من الاطلاع علي مزايا السوق او التدخل في تحديد السعر مراجعة .

– ابراهيم العيسوى، مرجع سابق.

(٣٨) جون دبليو ميلر ، سياسات الاسعار الغذائية وتوزيع الدخل ، التنمية الزراعية في العالم الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩ – ٧٠ .

(٣٩) محمد رياض الغنيمي ، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ، الفقر في الريف في الشرق الادني ، منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، روما ، ١٩٨٤ ، ص ١١٥ .

(٤٠) سالم توفيق النجفى، اشكالية الزراعة العربية ، رؤية اقتصادية معاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣ ، ص ٩٣ .

(٤١) الامم المتحدة ، منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، السياسات الزراعية السعرية ، رقم (٣١) ، روما ، ١٩٩٣ ، ص ٢.

(٤٢) قدر معدل التبادل الداخلى لمحصول القمح بنسبة (٤٥٪) عام١٩٨٠ وارتفع الي مانسبته (٥٩٪) عام ١٩٨٧ . (وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الزراعى ، نسب التبادل التجارى للمنتجات الزراعية، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٤)

(٤٣) المصدر السابق ، ص٣ .

(٤٤) لمزيد من الاطلاع مراجعة .

– صندوق النقد العربي ، اسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية ١٩٨٤ – ١٩٩٣ ، العدد (١١) ، ابو ظبى ١٩٩٤ .

(٤٥) الامم المتحدة ، « الانكتاد » ، التعجيل بعملية التنمية / التحديات التي تواجه السياسات الوطنية والدولية في التسعينات، نيويورك ، ١٩٩١ ، ص ٢٥ .

(46) Alan Richards , The Impact of Strucural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region , Work Paper , Economic Research Forum for Arab Countries , Iran and Turkey , Cairo P.18.

(٤٧) لجاى تشيبر ، جون ويلتون ، سياسات الاقتصاد الكلى والاداء الزراعى في البلدان النامية، التمويل والتنمية ، ايلول / ١٩٨٦

(٤٨) صندوق النقد العربي ، موازين المدفوعات ، الدين العام الخارجى ، ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ، العدد ١٠ ، ابو ظبى ١٩٩٦

(٤٩) الامانة العامة لجامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادية العربي الموحد ١٩٩٦ .

(٥٠) مايكل برونو ، مصدر سابق، ص ٢٥ .

(٥١) صندوق النقد العربي ، المصدر السابق .

(٥٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنمية التبادل التجارى للسلع الزراعية بين الاقطار العربية ، الخرطوم ، ١٩٩٣ ص ٨٩ – ٩٠ .

(٥٣) المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٥٤) عبد الحميد الابراهيمى ، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٦٨ .

(٥٥) سالم توفيق النجفي ، اشكالية الزراعة العربية ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

(٥٦) سالم توفيق النجفى ، الفقر والامن الغذائى في الوطن العربي ، مصدر سابق (تحت الطبع)

(٥٧) سالم توفيق النجفى ، تأثير برامج الاصلاح الزراعى العراقي في التفاوت الحيازى والكفاءة الاقتصادية ، « دراسات » المجلد (٢١أ) العدد (٢) الجامعة الاردنية ، عمان ١٩٩٤ ، ص ٥٨ – ٦٨ .

(٥٨) عبد الصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، مطبعة الاسواق التجارية ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١٣ .

(٥٨) عبد الصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، مطبعة الاسواق التجارية ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١٣ .

(٥٩) منظمة الغذاء والزراعة الدولية ، اعلان روما بشأن الامن الغذائي العالمى ، مؤتمر القمة العالمى للاغذية ، روما ، ١٩٩٦ . ص ١–٨ .

U.N., The Least Developed Countries , 1997 Report - Food Security and – Agricultural Reform in LDCs, New York, 1997 . P64 .

(٦٠) سالم توفيق النجفى ، هيكل السوق الدولية للقمح « دراسة اقتصادية قياسية « دراسات » العلوم الادارية ، المجلد ٢٣ العدد ١ ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٦ ، ص ٦١ .

(٦١) جميس . أ. هندرسن ، ريتشارد ، أ كواندت ، نظرية اقتصاديات الوحدة اسلوب رياضى . دار ماكجروهيل للنشر ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص٢٩٢ .

(٦٢) الاقتصادي الالماني " Henry Von Stacklberg " .

(٦٣) يعد الاقتصادي " Poul Sweezy " من اوائل الذين ادخلوا فكرة جمود الاسعار .

(٦٤) جيمس . . هندرسن ، ريتشارد . أ. كواندت ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ .

(٦٥) تمثل الحبوب مانسبته (٨٩.٣٪) من اجمالى المعونات الغذائية ، ويستأثر القمح بما نسبته (٦١.٣٪) من اجمالى الحبوب عام ١٩٩١ .

(٦٦) سمير امين ، حول نظرية التخطيط ، بحوث اقتصادية عربية، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨ .

(٦٧) لمزيد من الاطلاع حول التفسير الاقتصادي ، الرجوع الي .

سالم توفيق النجفى ، المعونات الغذائية ، الحقيقة والوهم / تعديلات نظام السوق الرأسمالية للسلع الزراعية ، محاضرة القيت في كلية الزراعة بالجامعة الاردنية ، نيسان ١٩٩٧ ، عمان – الاردن .

(٦٨) بلغت الاسعار العالمية للقمح نحو (٦٠) دولار / طن عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ رافقها (١٢,٥) مليون طن من المعونات الغذائية، وعندما ارتفعت الاسعار الي (١٧٧) دولار / طن عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ انخفضت كمية المعونات الي (٥,٨) مليون طن ، وباعادة الاسعار نحو الانخفاض لتبلغ نحو (١١٠) دولار / طن ارتفعت الكمية الي (١٢,٦) مليون طن عام

١٩٨٦ / ١٩٨٧ .

سالم توفيق النجفى ، تنظيم سوق « احتكارية القلة » للحبوب باستخدام التغيرات الكمية للمعونات الغذائية – بحث في مرحلة النشر .

(٦٩) لمزيد من الاطلاع حول مسألة « الاستشراف » مراجعة .

إبراهيم سعد الدين (واخرون) ، صورة المستقبل العربي / مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الامم المتحدة ، بيروت ١٩٨٥ – ص ٢٤-٢٨ .

(٧٠) لمزيد من الاطلاع حول مسألة « العولمة » مراجعة :.

محمد عابد الجابرى ، قضايا الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٢ – ١٥٤)

(٧١) سالم توفيق النجفى ، الاشكالية الاقتصادية الشرق اوسطية ، رؤية عربية ، المستقبل العربي، العدد (٢٠٩) /٧ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٣ .

(٧٢) ان نسبة اعتماد الوطن العربي علي العالم الخارجي في استيراد الغذاء تتراوح بين مانسبته (٩٠٪ – ٩٨٪) في مجموعة الدول العربية الخليجية (النفطية) مرتفعة الدخل ، وبين مانسبته (٢١,١٪– ٨٧,٢٪) في مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل ، ثم مانسبته (١٤,٨٪ – ٨٧,٧٪) في مجموعة الدول منخفضة الدخل .

فلاح سعيد جبر ، اتفاقيات الغات ونظام الايزو ٩٠٠٠-٩٠٠٤ واثرهما علي الامن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، الحقاني والحاني للطباعة والنشر ، قبرص ، ١٩٩٦ ، ص ٥١ .

(٧٣) المصدر السابق ص ٥١ .

(74) U.N. The Least Development Countries 1996 , Report, New York , 1996 , P2

(75) Ibid, P2

(٧٦) سالم توفيق النجفى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٧٧) سالم توفيق النجفى ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٧٨) اجريت العديد من المشاهد وفي مقدمتها دراسات : AOAD , Anderson - Tyers, OECD/MTM, FAO واخرون .

(٧٩) أفترض ان التغيرات التكنولوجية سوف يبقى تاثيرها بنفس المعدل الراهن .

(٨٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية علي الزراعة العربية ، الخرطوم ، ١٩٤٤ ص ٤١ .

(٨١) المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

(٨٢) احتسبت من بيانات .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربي ، المجلد ١٦ ، الخرطوم ، ١٩٩٦ .

(٨٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية ، التقرير الشامل ، الخرطوم ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٨ .